غابو... للمرّة الأولى

حمّود زيادة

في طفولتنا، وفي زمان يبدو غير الزمان، كانت مكتبات استعارة الكُتب تملأ شوارع البلاد. كانت في شارع بيتنا بأمّ درمان مكتبتان، تعلّمنا منهما استعارة الكُتب المُستعمَلة من الرفوف المُكتظّة بالكتب القديمة التي غالبيتها بلا أغلفة.

لم تستمر هذه الحياة طويلاً. في العام 1989 جاء الإسلاميون إلى السلطة على ظهر الدبّابات. نفّذوا انقلاباً عسكرياً على الحكومة المدنية المُنتخبة. وأسقطوا النظام الديمقراطي ليؤسّسوا «دولة المشروع الحضاري». كان أكثر أهداف هذا المشروع أهمّية «إعادة صياغة الإنسان السوداني». فأُغلقت المكتبات العامة، وطُردت الكُتب والمجلات، ومُنع دخول عناوين كثيرة إلى البلاد. حتى الكُتب الشخصية التي يحملها المسافرون العائدون إلى البلاد كانت تخضع للتفتيش في المطار، ويُصادر منها ما لا يعجب الأجهزة الأمنية.

في هذا الجو البوليسي المُخيف، بدأنا نبحث عن مكتبات بديلة من تلك التي أُغلقت. واحتاج الأمر منّا بضع سنوات قبل أن نكتشف منجم الكُتب المستعملة في ميدان البوستة في أمّ درمان. بعض مكتبات نجت بشكل ما من المصادرة والمطاردة. أغلبها تَعْرِضُ كتباً دينية أو مدرسية. لكن بين كلّ مكتبتين تختبئ مكتبة ثقافية تَعْرِضُ كتباً أدبية قديمة. في وسطها اكتشفتُ مكتبة تمدّني بما أحبّ: مصادفةً، عرض صاحب المكتبة أن يعيرني رواية «سرد تفاصيل موت معلن»، لم أبدِ حماسةً لكنّي أخذتها. في طريق العودة إلى المنزل بدأت تقلّبت الرواية قليلة الصفحات، فاخترقتني الجملة الأولى. كانت تلك البداية مع غابرييل غارسيا ماركيز. غابو، صاحب الحكايات. دلفت إلى قصة سانتياغو نصّار. وفي المواصلات العامة بدأت أقرأ هذه القصة المجنونة، التي لا تشبه أيّ شيء قرأتُه من قبل. ولما نَزَلتُ في محطتي، ما استطعت أن أرفع عن الصفحات عيني، فمشيت في الشارع وأنا أقرأ بعين، وأنظر إلى الطريق بأخرى. كان ذلك سحراً أو كالسحر. تسرّبتْ الحكاية صفحةً فصفحة، وعرّفني ماركيز إلى عالم لم أتخيل أنّه موجود، كلمة فكلمة. لم أحتجْ أكثر من تلك الصفحات لأعلنَ ماركيز، منذ ذلك اليوم، وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات، أكثر من قرأت لهم أهمّية. عندما وصلت إلى صفحات النهاية، وجرى نصّار ليحتمي بمنزله، فأغلقت أنه الباب في وجهه، وتركته لطعنات الأخوين فيكاريو، غرفتُ للمرّة الأولى الشعور السحري الذي عبّرت عنه بعد سنوات، الروائية المصرية منصورة عز الدين «تلك اللحظة السحرية التي تلتئم فيها الخيوط وتُسدّ فيها الثغرات كأنما من تلقاء نفسها». كلّ شيء يبدو مخطّطاً ليقود إلى هذه اللحظة العظيمة. كان ماركيز يجهّز المسرح لهذا المشهد. حدث هنا، ومشهد هناك، في سرد غير خطّي، لكنّه يقود للحظة ذروة عظيمة. وعند السطر الأخير من الرواية كُنْتُ قد عرفت معنى جديداً لمتعة الأدب. في اليوم التالي، كنت أعود إلى مكتبة الاستعارة، أحمل الرواية التي قرأتها مرّتين، ومعها بدل الإيجار. ومن دون كثير كلام، ناولني صاحب المكتبة «مائة عام من العزلة». لم أجادل ولم أسأل. كان بيننا الآن تفاهم صامت. لقد علم أنّ السحر قد أصابني. وعلمتُ أنّ هذا الرجل سيصبح صديقي؛ أعني غابو. هذه الصداقة، التي بدأت مصادفة في النصف الأخير من التسعينيات، لم تنقطع حتى في رحيل غابو. لم يُهمّني أنّه لا يعرفني، ولا يعرف أنني أصدقاء. معرفتي أنا ذلك كانت كافية. ربما لذلك شعرتُ بشيء من الإهانة لصديق عندما عرفتُ خبر صدور رواية «نلتقي في أغسطس» التي طلب غابو حرقها. لكنّ ورثته قرّروا نشرها. شعرت أنّ هذه خطيئة في حق صديق. إنّنا نتلصص على مسوّدات لم يُحب أن يطّلع عليها أحد. لم أعتبر ذلك حقاً أدبياً للجمهور في أنّ يطّلع حتى على مسوّدات ومخطّطات واحد من أهمّ الروائيين عبر التاريخ. شعرتُ بأنّ الأمر شخصي جداً، وأنّ أبناء صديقي لم يحترموا رغبته.

ثورات الطلاب... ضمير أميركا والعالم

محمود الشيخ

في تاريخ مصر السياسي المعاصر، شخصية استثنائية بكلّ المعايير، هي محمد حلمي مراد، رحمه الله، الذي كان وزير التعليم العالي في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. وفي بيته، في ضاحية مصر الجديدة، حكى لي في لقاء لا يُنسَى قصة علاقته بعبد الناصر، وكيف أنه استُدْعِيَ إلى رئاسة الجمهورية، مع رؤساء الجامعات، لمناقشة مظاهرات طلبة الجامعات المصرية احتجاجاً على نكسة عام 1967، وأظهر حلمي مراد، كما اتّضح شهادات عديدة، شجاعة غير متوقّعة، ودافع عن الطلاب دفاعاً شاملاً، وفعلها إياهم بأنهم «ضمير الأمة». وبعد ربع قرن، كشف قائد سلاح الطيران آنذاك، اللواء مصطفى الحنّاوي، أنّه رفض أن ينفّذ أمراً أصدره عبد الناصر بضرب المتظاهرين برشاشات الطائرات المروحية (!).

ولمشهد الجامعات الأميركية المشتعلة احتجاجاً، من كولومبيا إلى نيويورك، سوابقه في تاريخ هذه الجامعات. وخلال حرب فيتنام، كانت المظاهرات الضخمة المناهضة للحرب تحرّكها قاطرة الاحتجاجات الطلابية، ويروي ضابط الاستخبارات الإسرائيلي المتقاعد، فيكتور أوستروفسكي (في محاضرة في نادي الصحافة في واشنطن عن أسباب الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل)، قصّة عملية استخباراتية كبيرة قام بها الـ«موساد» و«سي آي إيه». وبدأت العملية بمعلومة أنّ الشخصيات الأكثر فاعلية، في هذه الحركة الاحتجاجية الضخمة، يهود أميركيون يساريون غير متعاطفين مع إسرائيل. وقد طلب البيت الأبيض المساعدة من إسرائيل، التي أوفدت ضبّاط «موساد» اخترقوا هذه التجمّعات الطلابية، وكانت ثمرة هذه العملية الاستخباراتية تحويل اليهود اليساريين، الأكثر تطرّفاً في أميركا، إلى نجوم اليمين الأكثر تشدّداً. ولاحقاً، لعبت الجامعات الأميركية دوراً، هو الأكثر تأثيراً، في تقويض نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وكان موقفهم بوصلة أخلاقية سرعان ما أخذت أبعاداً سياسية داخلية لم عالمية. لكنّ هذا المشهد، من ناحية أخرى، غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية الأميركية، وخطاب جو بايدن، الاستبدادي بامتياز، لا يتّسق مع التيار الرئيس لهذا التاريخ، ولا مع الأفقة التي يقف تحتها الرئيس وحزبه الديمقراطي. وفي هذا السياق تحديداً، يقدّم لنا التأصيل التاريخي ما يمكن أن يسهم في حلّ الأحجية. تساءلت الباحثة في جامعة فلوريدا، أليسون إم. تاتير، في ورقة بحثيّة مدهشة، عن سبب تحوّل الليبراليين المتشدّدين من قادة الثورة الفرنسية إلى شموليين («إرهابيين»)، وقادة من أصبحوا يُعرفون في تاريخ هذه الثورة بـ«اليعاقبة»، كانوا أكثر الثوريين ليبرالية، بل كانوا ليبراليين مُتطرّفين، وبتعبير تاتير؛ «معروفون بتطرّفهم مؤيّدين للحرّية»، ويتّفق معظم العلماء على أنّ جذور الليبرالية الحديثة تعود إلى الثورة الفرنسية، لكنّ الليبرالية لاحقاً أصبحت «مفهوماً مؤلّماً للفرنسيين». وإحدى أهم دعائم رؤية «اليعاقبة» التي تسهم في تحوّلهم إلى شموليين (بل إرهابيين) هو «الإيمان بوجود مجموعة صغيرة من الأفراد يفهمون المخطط ويلتزمون بشدة بتحقيقه»، وهي عبارة تشبه إلى حدّ كبير حديث الرئيس الليبرالي اليساري بايدن عن طلاب الجامعات المتضامنين مع غزّة، بوصفهم «من لا يفهمون حقيقة ما يحدث». والمنطق السلطوي، الذي توافق على التعامل به اليمين الأميركي واليمين الأبيض مع الإبادة في غزّة، ينطوي على مفارقة تحتاج إلى ما يتجاوز الدهشة. وجانب كبير من الخطاب التحليلي الغربي يتعامل مع هذه المظاهرات فلا يرى فيها سوى احتجاجات رمزية لن تغادر أسوار الجامعات. وهو تهوين من الأهمية بمعلومة تاريخية كبرى في تاريخ بلد شكّلت الحياة الجامعية فيه مرآة حقيقة وعرّفني ماركيز إلى عالم لم أتخيل أنّه موجود، كلمة فكلمة. لم أحتجْ أكثر من تلك الصفحات لأعلنَ ماركيز، منذ ذلك اليوم، وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات، أكثر من قرأت لهم أهمّية. عندما وصلت إلى صفحات النهاية، وجرى نصّار ليحتمي بمنزله، فأغلقت أنه الباب في وجهه، وتركته لطعنات الأخوين فيكاريو، غرفتُ للمرّة الأولى الشعور السحري الذي عبّرت عنه بعد سنوات، الروائية المصرية منصورة عز الدين «تلك اللحظة السحرية التي تلتئم فيها الخيوط وتُسدّ فيها الثغرات كأنما من تلقاء نفسها». كلّ شيء يبدو مخطّطاً ليقود إلى هذه اللحظة العظيمة. كان ماركيز يجهّز المسرح لهذا المشهد. حدث هنا، ومشهد هناك، في سرد غير خطّي، لكنّه يقود للحظة ذروة عظيمة. وعند السطر الأخير من الرواية كُنْتُ قد عرفت معنى جديداً لمتعة الأدب. في اليوم التالي، كنت أعود إلى مكتبة الاستعارة، أحمل الرواية التي قرأتها مرّتين، ومعها بدل الإيجار. ومن دون كثير كلام، ناولني صاحب المكتبة «مائة عام من العزلة». لم أجادل ولم أسأل. كان بيننا الآن تفاهم صامت. لقد علم أنّ السحر قد أصابني. وعلمتُ أنّ هذا الرجل سيصبح صديقي؛ أعني غابو. هذه الصداقة، التي بدأت مصادفة في النصف الأخير من التسعينيات، لم تنقطع حتى في رحيل غابو. لم يُهمّني أنّه لا يعرفني، ولا يعرف أنني أصدقاء. معرفتي أنا ذلك كانت كافية. ربما لذلك شعرتُ بشيء من الإهانة لصديق عندما عرفتُ خبر صدور رواية «نلتقي في أغسطس» التي طلب غابو حرقها. لكنّ ورثته قرّروا نشرها. شعرت أنّ هذه خطيئة في حق صديق. إنّنا نتلصص على مسوّدات لم يُحب أن يطّلع عليها أحد. لم أعتبر ذلك حقاً أدبياً للجمهور في أنّ يطّلع حتى على مسوّدات ومخطّطات واحد من أهمّ الروائيين عبر التاريخ. شعرتُ بأنّ الأمر شخصي جداً، وأنّ أبناء صديقي لم يحترموا رغبته.

(كاتب مصري)

حصار إسرائيل وأميركا داخل الأمم المتّحدة

عائشة البصري

كشفت صحيفة «ذي إنترسبت» الأميركية عن وثائق دبلوماسية سرّية مسرّبة تشير إلى أنّ واشنطن قد مارست جهوداً حثيثة للضغط على الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتصويت برفض مشروع القرار الذي تقدّمت به الجزائر من أجل قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، حتى تتجنب استخدام حق النقض (فيتو) بشكل علني قد يعمّق عزلتها الدبلوماسية. لكنّ جهودها باءت بالفشل، وأجبرها تصويت 12 دولة لصالح مشروع القرار على استخدام سلاح الـ«فيتو» للمرة الخامسة في غضون ستة أشهر؛ سلاح أجهضت به مطالب وقف النار في غزّة أربع مرات.

مرة أخرى، تجد واشنطن نفسها معزولة عن أغلبية أعضاء المجلس، مخنقة مع حليفها الإسرائيلي على نحو لم يعد يترك مجالاً للشك حول حقيقة موقفها المتواطئ مع مشروع إبادة الفلسطينيين، الرافض لوجود دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة على أرضها التاريخية، وزيف ترويجها حلّ الدولتين. لكن حجم عزلة دولة الاحتلال وحليفها الأميركي لا يتّضح إلا إذا وضع في إطار أوسع، يبيّن حجم الحصار الذي يفرضه العالم عليهما في ثلاثة أجهزة من أصل الأجهزة الستة الرئيسة، التي تأسّست بموجب ميثاق الأمم المتّحدة: مجلس الأمن، والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

بعد معركة مجلس الأمن، يستعدّ المجتمع الدولي لمواجهة إسرائيل وواشنطن في جلسة الجمعية العامة للأمم المتّحدة، التي تتيح أكثر من خيار، من شأنه أن يزيد الضغط السياسي على حلف الإبادة. فبمقتضى القرار 262/76، الذي اعتمدته الجمعية العامة في إبريل/ نيسان عام 2022، فإنّ رئيس الجمعية العامة مُلزَم بعقد جلسة نقاشية في غضون عشرة أيام عقب استخدام أيّ من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الـ«فيتو»، في حال لم تجتمع «الجمعية العامة» في جلسة لدورة استثنائية طارئة بشأن الموضوع ذاته. بموجب هذا القرار، قد يقف ممثل واشنطن قريباً أمام الجمعية العامة ليبرّر مرّة أخرى دوافع إجهاضه مشروع القرار، ويستمع بعدها إلى حوالي 140 دولة تعترف بفلسطين. وإذا تقرّر تفعيل هذا القرار، فقد توظّفه المجموعة العربية للعودة إلى مجلس الأمن بناء على تقرير يؤكّد مراجعة الـ«فيتو» الأميركي في ضوء دعم أغلبية الدول الأعضاء لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتّحدة. وغالباً، فإنّ فلسطين والمجموعة العربية تناقشان حالياً خيار تفعيل هذا القرار أو عقد دورة استثنائية طارئة، عملاً بالقرار 377 ألف (د-5) المعنون بـ«الاتحاد من أجل السلام»، الذي يتيح هذه الدورة متى عجز مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين بسبب استخدام «فيتو» من جانب عضو دائم. ومن المثير للسخرية أنّ واشنطن كانت وراء هذا القرار الذي تبنّته الجمعية العامة بناء على طلبها في عام 1950، على خلفية الحرب الكورية. اليوم، ينقلب السحر على الساحر وتسخّر ضدّها ترسانة القرارات والتوصيات التي استعملتها سلاحاً في وقت ما، بما في ذلك شعار حلّ الدولتين، الذي رفعته، وما زالت، لمنح دولة الاستعمار مزيداً من وقت لاجتثاث الفلسطينيين من أراضيهم وإحلال اليهود بدلاً منهم. وبعد أن كشف تواطؤها في الإبادة الجارية في غزّة، أصبحت دول العالم تطالب بإنزال الشعار على أرض الواقع، بما يفضح زيف موقفها. صحيح أنّ توصيات الجمعية العامة، بما فيها تلك التي تصدر في إطار قرار «اتحاد من أجل السلام» غير ملزمة قانونياً بحكم ميثاق المنظمة، لكنّها تعكس الموقف السياسي الدولي تجاه القضية الفلسطينية. اليوم، الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء ترفض بقوّة حلف الإبادة، وتدافع عن القانون الدولي، وتعزل واشنطن عن قيادة النظام الدولي القائم على سيادة القانون، الذي فشلت في أن تستبدل به مفهوم «النظام القائم على القواعد»، قواعدها. ولعلّ أكثر المواقف الأميركية تعبيراً عن هدم إدارة بايدن للنظام الدولي، الذي أقامته وأشرفت منذ الحرب العالمية الثانية، هو وقوف ممثلها، ريتشارد فيسك، القائم بأعمال المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأميركية، أمام محكمة العدل الدولية في شهر فبراير/ شباط 2024، ليلتمس منها ألا تلزم دولة الاحتلال غير الشرعي قانوناً بتنفيذ أيّ انسحاب فوري من الضفة الغربية وغزّة التي تحتلها، بدعوى مراعاة «الاحتياجات الأمنية» لدولة الاحتلال.

> الخوف من أن يتبدّد الصمود البطولي في غزّة، إن لم يُوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ويُكسر جدار الانقسام الفلسطيني

ضغطت على هنغاريا وجزيرة فيجي كيّ يقفا إلى جانبها ومعها بريطانيا، التي دافعت عن الاحتلال الإسرائيلي أيضاً في محاولة تجنيب حليفها الأميركي تعميق عزلته الدبلوماسية المذوّية في الساحة الدبلوماسية؛ محاولة باءت بالفشل ولم تفرز إلا أربع أصوات نشاز غرّدت خارج السرب، للمرة الأولى في تاريخ محكمة العدل الدولية، تعاقبت أمامها 45 دولة من مختلف أنحاء العالم وثلاث منظمات دولية على مدى ستة أيام، ترافعت خلالها من أجل إنهاء احتلال غير قانوني يدوم أزيد من 57 عاماً.

لكنّ دفاع أميركا المستميت عن آخر استعمار استيطاني له حدود، إذ لم تحاول الوقوف إلى جانب إسرائيل أمام المحكمة ذاتها لمحاولة تبرئتها من تهمة الإبادة الجماعية، التي شاركت في كلّ مراحلها من صنع قرار الإبادة تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، إلى تنفيذه بواسطة أسلحة الدمار الشامل الأميركية. اضطرت إسرائيل أن تمثّل للمرة الأولى أمام محكمة العدل الدولية لتُحاكَم بتهمة ارتكاب جريمة الجرائم بحق الفلسطينيين في غزّة، في قضية رفعتها جنوب أفريقيا، وانضمت إليها كلّ من نيكاراغوا وكولومبيا، في انتظار أن تلتحق بهما قريباً أيرلندا.

إسرائيل وحلفاء الإبادة، اليوم، محاصرون داخل الأمم المتّحدة من غالبية حكومات العالم، بما فيها حكومات دول غربية «صديقة»، تقف جميعها إلى جانب الفلسطينيين. لكنّ المشكلة لا تكمن في الدعم الدولي الذي يزداد يوماً بعد يوم، وإنّما في الخوف من أن يتبدّد هذا الزخم التاريخي، وهذا الصمود البطولي للشعب الفلسطيني في غزّة، وتضحيات النكبة الثانية، جميعها، إن لم يُوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ويُكسر جدار الانقسام الفلسطيني.

(باحثة مغربية في الدوحة)

«الربيع الجامعي» الأميركي بشأن فلسطين

إبراهيم فريحات

خرج الحراك الطلابي في جامعات النُخبة الأميركية أو ما يمكن تسميته «الربيع الجامعي» الأميركي، عن السيطرة، بعد أن تفجّر في جامعة كولومبيا العريقة في نيويورك، وامتد ليشمل عديداً من جامعات النُخبة في الولايات المتّحدة، مثل هارفارد وييل وستانفورد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وبيركلي وميشيغن وبوسطن وتافتس، ونيويورك وفاندربلت وميريلاند، وأريزونا وتكساس ورايس وبيتسبرغ وروتشيستر، وغيرها كثير. وطاولت الاعتقالات صفوف الطلبة في جامعات كولومبيا وييل ومينيسوتا. وانضمّ أساتذة الجامعات إلى الطلبة، كما انضمّ في جامعة كولومبيا، وأعلنوا تأييدهم الحراك الطلابي، ونفّذوا بقمع إدارة الجامعة والشرطة الحربَين الأكاديمية في الحرم الجامعي، ما أضفر الجامعة إلى تعليق الدراسة الحضورية وتحويلها إلى دراسة عن بُعد. استمرّت الجامعة في إجراءاتها القمعية، وحظرت منظمات طلابية مثل طلاب من أجل العدالة في فلسطين، وأصواتا يهودية من أجل السلام.

مطالب الطلبة واضحة، كما وردت في اللافتات التي حملوها، والشعارات التي أطلقوها، وفي مقدّمها وقف الإبادة الجماعية في غزّة، والحرّية لفلسطين، ومطالبات جامعاتهم بوقف الاستثمارات وكلّ أشكال العلاقة معها ومع الشركات التي تستثمر في دولة الأبارتهايد (Divest). بالإضافة إلى ذلك، برزت مطالب جديدة نجمت عن الإجراءات القمعية لإدارات الجامعات مثل استئناف الطلبة للدراسة التي أوقفوا عنها، وإطلاق سراح الطلبة المعتقلين في السجون الأميركية على خلفية ذلك الأحداث.

جاء الربيع الجامعي الأميركي صدمةً كبيرةً للوعي السياسي لدى الطبقة الحاكمة في الولايات المتّحدة، وبعلم صنّاع القرار خطورته على سياساتهم الداعمة لإسرائيل، إذ تكمن أهميته في انطلاقه من جامعات النُخبة في الولايات المتّحدة أو ما يسمى «Ivy League»، كجامعة ييل التي تخرّج منها خمسة رؤساء أميركيين، وجامعة كولومبيا التي التراث العريق في الاحتجاجات الطلابية، كما أنّه يُشكّل امتداداً للحراك الطلابي في الجامعات الأميركية الذي أسهم في وقف الحرب الأميركيّة في فيتنام في الستينيات، وإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في الثمانينيات، ناهيك عن انتشاره بهذه السرعة غير المسبوقة في العشرات من الجامعات الأميركية خلال أيام معدودة، وتضامن أساتذة الجامعات مع الطلبة، ورأوا في قمع الحراك تهديداً خطيراً للحرّيات الأكاديمية، التي تقسّم هم أيضاً.

أصاب هذا الربيع الجامعي الأميركي قوى الاستبداد واليمين الصهيوني في الولايات المتّحدة بحالة من الهستيريا، فعادت المكارثية التي انتشرت في الولايات المتّحدة في الخمسينيات، عندما كانت تُوجّه تهم التامر والشيوعية للمعارضين من دون أي أساس، فذهب الجمهوريون الصهيونيون إلى استدعاء رؤساء جامعات هارفارد، وبنسلفانيا، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، للتحقيق معهم في الكونغرس، ثم أجبروا على الاستقالة من رئاسة جامعاتهم. أمّا رئيسة جامعة كولومبيا، نعمت شفيق، من أصول مصرية، التي استدعيت، هي الأخرى، فقد ضحّت بالحرّيات الأكاديمية في جامعتها من أجل سلامتها، وأمر لشرطة نيويورك باعتقال الطلبة المتظاهرين سلمياً، وفكّكت مخيماتهم في الجامعة، وفصلت عدداً منهم، وعلّقت دراسة قسم آخر، وحظرت منظّمات طلابية، حتى تنجو من غضب اليمين الصهيوني في الكونغرس.

انفلت عقال الهستيريا اليمينية في الولايات أمام هذا الحراك الطلابي، فذهب سياسيو اليمين وإعلامهم الموجّه إلى اتهام التظاهرات بأنّها «معادية للسامية» و«موجّهة ضد الطلبة اليهود»، رغم مشاركة قسم كبير من الطلبة اليهود أنفسهم في هذه التظاهرات، وزار المتحدّث باسم مجلس النواب الأميركي، مايك جونسون، جامعة كولومبيا، وأعلن من هناك أنّ الجامعة مُختطفة من الطلبة، ودعا رئيسة الجامعة، التي ما فتئت تتملّق لليمين الصهيوني إلى الاستقالة، لعدم قدرتها على قمع المظاهرات الطلابية. شاركته في ذلك اليمينية إيليس ستيفانك، النائبة الجمهورية في الكونغرس، التي دعت رسمياً إلى استقالة شفيق من رئاسة كولومبيا. وبذلك، خسرت الرئيسة، التي ضحّت بالحرّيات الأكاديمية في جامعتها لإرضاء اليمين الصهيوني، كلا الطرفين؛ الطلبة والأساتذة في جامعتها، واللوبي الصهيوني، الذي لا يعرف حدوداً لابتزازه للسياسيين.

ارتعدت الحكومة الإسرائيلية من الربيع الجامعي الأميركي، فشبّه نتنياهو الحراك بما كان يحدث في جامعات ألمانيا في الثلاثينيات، وبأنّه معادٍ للسامية، وطالب الجامعي بالتظاهرات المندّدة بالحرب في غزّة، بل اعتقل هذا النموذج من الحرّيات الأكاديمية اليوم، وعلى يد سياسيّيه الذين قدّموا مصالحهم الانتخابية وتأمين الدعم المالي من اللوبي الصهيوني في الولايات المتّحدة على النموذج الأكاديمي الحرّ الذي حافظت عليه جامعاتهم عقوداً طويلة. إسرائيل، ولوبياتها من اليمين الصهيوني الأميركي يقلسون أميركا وجامعاتها أخلاقياً، وهناك مواطنون أمثال نعمت شفيق يتعاونون معهم للحفاظ على مناصبهم.

لن يتوقّف الابتزاز الصهيوني للساسة الأميركيين ورؤساء الجامعات، وليس له حدود، وجو بايدن خير مثال على ذلك. فرغم خدمته طوال حياته الأجندة الصهيونية، وتعريف نفسه بأنّه صهيوني، ها هو يخسر الانتخابات الرئاسية بسبب مواقفه من الإبادة في غزّة، من دون أن يوافق نتنياهو على أيّ من طلباته المتمثّلة بمنع اجتياح رفح أو حتى إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزّة. وليس هذا فحسب، لا بل وجد المجتمع الأميركي نفسه أخذاً في الانقسام بشأن الإبادة في غزّة، ودعم إسرائيل من قبل السياسيين. ومع تزايد التظاهرات الطلّابية في الجامعات الأميركية سيزيد حالة الاستقطاب في المجتمع الأميركي. يعي السياسيون الأميركيون ذلك جيداً، ويبقى السؤال: متى سيستفيقون على الثمن الذي تدفعه الولايات المتّحدة لدعم دولة الأبارتهايد الإسرائيلي، ويوقفون مثل هذا الدعم. فقط الضغوط المجتمعية هي التي ستجبرهم على الاستفاقة؟

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

اعتصام طلاب جامعة كولومبيا ما زال مستمراً تأييداً للفلسطينيين (Getty)

في السياق الإقليمي للتقارب التركي العراقي

محمود علوش

تُساعد نظرة إلى دور العوامل التاريخية والجغرافية، ومنطق المصالح المشتركة، في تشكيل العلاقات بين الدول المتجاورة في تفسير جانب من جوانب مساعي تركيا والعراق نحو بناء شراكة استراتيجية شاملة. فعلى أعقاب زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التاريخية بغداد (22 إبريل/ نيسان الحالي)، ولأنّ هذه العوامل، ومنطق المصالح المشتركة، لم يأخذا حقّهما كما ينبغي في إدارة العلاقات في السنوات الماضية، وبالتحديد في عراق ما بعد صدّام حسين، لاعتبارات مُتعدّدة، فإنّ العوامل المفسدة غالباً ما وَجَدَتْ هامشاً كبيراً لها للتأثير في ديناميكيات العلاقات. ويُمكن النظر إلى الفوضى والصراعات، التي شهدها العراق في العقدين الماضيين، والنزعة الطائفية للحكومات، التي تعاقبت على إدارة البلاد منذ تلك الفترة، ودخول العراق في فلك الهيمنة الإيرانية، فضلاً عن تفوّق الهاجس الأمني على الدبلوماسية لدى السياسة التركية في العراق، على أنّها تجسيد لهذه العوامل المفسدة.

مع ذلك، بدأت التحوّلات، التي طرأت على هذه العوامل والظروف الخارجية المؤثّرة على العلاقات التركية العراقية، في آخر سنتَين، تعمل اليوم دافعاً قوياً لإعادة تصميم هذه العلاقات من منظور مُختلف. فمن جانب، يستعيد العراق عافيته بشكل متزايد، ويُظْهِر رئيس وزرائه، محمد شيّاع السوداني، إرادة قوية نحو إعادة تشكيل علاقات بلاده مع مختلف الجهات الإقليمية الفاعلة والولايات المتّحدة من منظور مصلحة العراق أولاً. ومن جانب آخر، تُولي تركيا اهتماماً متزايداً بتصفير مشكلاتها مع دول المنطقة، ويُزداد إدراكها أهمّية التعاون مع جيرانها للتخلّص من مُعضلة حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، يظهر التقارب التركي العراقي جزءًا من عملية إعادة تشكيل واسعة النطاق يشهدها الشرق الأوسط في السنوات الأربع الماضية، وبالتحديد بعد وصول الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، إلى السلطة في البيت الأبيض، إذ تُعيد دول المنطقة تشكيل سياساتها الإقليمية من منظور أن الولايات المتّحدة لم تعد قادرة أو راغبة، أو كليهما معاً، في مواصلة دورها قوّةً مُهيمنة في الجغرافيا السياسية الإقليمية، وتقلّص انخراطها في الشرق الأوسط لتركيز على أولويات المنافسة الجيوسياسية الجديدة مع الصين وروسيا. وحتى في الوقت الذي تظهر فيه عوامل الأمن والتكامل الاقتصادي مُحرّكاً أساسيّاً في الديناميكيات الجديدة بين تركيا والعراق، فإنّها في الواقع تستمدّ زخماً إضافياً من السياق الإقليمي المتحوّل. وهنا يبرز مساران أساسيان لهذا السياق، الأول، يتمثّل في مساعي تركيا ودول الخليج إلى إعادة دمج العراق في المنظومة الإقليمية بوصفه قوة استقرار، والحد من تأثير إيران عليه. ويُمكن النظر إلى المشروع المسمّى «طريق التنمية»، الذي تشارك فيه الإمارات وقطر إلى جانب تركيا والعراق، على أنه رزيمة في هذه المساعي، إذ لا تقتصر أهميته على أنّه تربط بغداد بمحيطها الخليجي فحسب، بل يشمل الخليج أيضاً. فهو من جانب، سيعزّز التفاعلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، ويوجد خيارات أخرى في طرق نقل الإقليمية والعالمية للحدّ من المخاطر الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط. ومن جانب آخر، يربط اقتصادات دول المنطقة بشكل أعمق باقتصادات آسيا الوسطى وأوروبا عبر تركيا. استقرار العراق مُهمّ لتركيا ومنطقة الخليج، وإشراكه في مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي يساعد في تحويله من مشكلة لدول المنطقة إلى مُندمج في محيطه الإقليمي، من جديد. ويتمثّل المسار الثاني في مساعي تركيا والخليج لملء الفراغ الذي سيُخلّفه الانسحاب العسكري المنتظر للولايات المتحدة من العراق. فبينما تُحاول أنقرة تعزيز مصالحها الأمنية في العراق من بوابة التعاون الأمني مع بغداد وأربيل، لتقويض قدرة حزب العمال الكردستاني على الاحتفاظ بوجوده في شمال العراق، تظهر مشاريع الاستثمارات الخليجية الكبيرة في العراق، على غرار «طريق التنمية»، جزءًا من وسائل لدول الخليج الناعمة لضمان تأثير مستقبلي لدول الخليج في عراق ما بعد الانسحاب الأميركي، ولتحقيق توازن مع إيران وتركيا في معادلات النفوذ الإقليمي بشأن هذا البلد. لقد أظهرت الاحتجاجات الشعبية في العراق في السنوات السابقة أنّ شريحة كبيرة من العراقيين، بمن فيهم الشيعة، سئموا من المنظومة السياسية، التي صمّمتها إيران بهدف تعزيز هيمنتها على البلد، ويرغبون في الانفتاح على دول أخرى في المنطقة من أجل تحسين وضع بلدهم، والتخلّص من دوره الوظيفي في الصراع الإقليمي، على الرغم من أنّ زيارة أردوغان العراق، وما شهدته من اتفاقيات ثنائية عديدة تفوق إلى إقامة شراكة استراتيجية شاملة، ومن مذكّرة تفاهم رباعية (بين أنقرة وبغداد والدوحة وأبوظبي) بخصوص «طريق التنمية»، تُشكل بداية تحوّل للعلاقات التركية العراقية ولعلاقات العراق الإقليمية، إلا أنّ الكيفية التي تُقارب فيها إيران هذا التحوّل ستكون حاسمة في تحديد آفاقه.

> الهامش من طهران لحكومة السوداني لتنويع خيارات بغداد الإقليمية لن يكون ائتمانا مفتوحا

(كاتب لبناني)

محمد الفارس وحاجة السوريين إلى رمز

بشير البكر

اكتشف السوريون، في الأسبوع الماضي، أنّ بينهم رجلاً يتحلّى برمزية عالية، هو رائد الفضاء اللواء محمد فارس. ولكن كما درجت العادة، جاء الاكتشاف مُتأخّراً جدّاً، لأنّ الرجل فارق الحياة في مدينة غازي عنتاب في تركيا. وما أن شاع خبر دخوله المستشفى بسبب أزمة صحية طارئة، حتى بادر سياسيون وإعلاميون وشخصيات اجتماعية وثقافية إلى نشر تعليقات وتغريدات تشيد بمناقبه، وتتمنّى له أن يتجاوز العارض، ويخرُج من المستشفى بالسلامة والعافية. ولكن شاء القدر أن يُتوفى، ليمضي برثاء واسع، عكس حالة من الإجماع قلّ نظيرها. وركّزت غالبية المراثي على الإشادة بمسيرة فارس ونزاهته، وتواضعه ومواقفه الصلبة ضدّ النظام السوري، وانحيازه إلى ثورة الشعب منذ البداية. ورافقت عملية تشييعه ودفنه في مثواه الأخير، في مدينة إعزاز في ريف حلب، في داخل سورية، مظاهرات شعبية حاشدة، أظهرت مدى التقدير الذي يُكنّه الناس له، وساهم في ذلك أنّه من المنطقة نفسها، ويعرفه كثيرون بصورة شخصية، بفضل الشهرة التي حظي بها بعد رحلته إلى الفضاء مع فريق سوفييتي عام 1987، وانشقاقه عن النظام في 2012، وكشفه بعضَ مخطّطات الأخير ضدّ الثورة، ومحاولاته عام 2015 توحيد كتائب المقاتلين داخل مدينة حلب، التي دخلها في ذلك الوقت مرّات من أجل هذا الهدف.

كان فارس من بين الشخصيات التي انخرطت مباشرة في العمل العام، الذي رافق مسيرة الثورة، وهو الذي لم يسبق له أن تولى منصباً قيادياً داخل هيئات المعارضة، وبقي على موقفه المعارض للنظام، والمؤيد للثورة، رغم حالة التدهور التي أصابت الحالة السورية، وأوصلتها إلى طريق مسدود. وهنا يجدر التوقف عند نقطة مهمّة، أنّ محمد فارس شخصية لم تأخُذ حقها من الاهتمام السياسي والإعلامي من المتحكّمين بالشهد، رغم أنّه يمثل رصيداً مهمّاً للسوريين، ويحظى بالاحترام، ولا يمكن أن يكون التهميش الذي تعرّض له نابعاً من إهمال أو تقصير فقط أو نتيجة عزوف من جانبه، وكانت تجربته، رائدَ فضاء وضابطاً كبيراً برتبة لواء انشقّ عن جيش النظام، تخوّله لشغل موقع متقدم. ومع أنّ الوضع لم يكن مشجّعاً بسبب تصدّر شخصيات ليست جديرة بمسؤولية قيادة الثورة، فإنّ استبعاد فارس يُعدّ خسارة كبيرة، ويكشف عن خلل مقصود، يتمثّل في الحسابات الخاطئة، والنزاعات داخل هيئات الصفوف القيادية، وارتهان بعضهم لأجندات أجنبية، واستشراء الفساد السياسي، وبروز ظاهرة أمراء الحرب الذين يسيطرون على مساحة من الجغراف

هيكل تشريعي صوري ثانٍ في تونس

سالم لبيض

بعد سلسلة من العمليات الانتخابية البطيئة والمعقّدة، اعتُمِدَ فيها خليط من الاقتراع المباشر القاعدي (العمادات) ونظام القُرعة (المُعتمديّات) والاقتراع غير المباشر (الولايات)، هي أقرب إلى أن تكون عمليةً تصعيديّةً مرجعيتها الأساس الانتماءات القرابية والروابط الدموية (العرش والقبيلة)، انطلقت يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2023، بمشاركة 11,66 % من الجسم الانتخابي التونسي، واستمرّت على مراحل عدّة خلال أشهر، محطّمة كافة الأرقام القياسية العالمية المُتعلّقة بالفترات الانتخابية، وقد غابت عنها الشروط الانتخابية الضرورية، من حملات انتخابية وسبر الآراء والبرامج السياسيّة، وبعد كلّ ذلك التمشّي الهلامي الذي لا يوجد مثيل له في القواميس الانتخابية والنظريات السياسية، انتصب المجلس الوطني للجهات والأقاليم عاقداً جلسته العامة الافتتاحية، في 19 إبريل/ نيسان الحالي، وفق القواعد التي حدّدها الأمر الرئاسي عدد 96 (16 إبريل 2024)، المُتعلّق بدعوة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم إلى حضور جلسته العامة الافتتاحية.

يُسوَّق المجلس الوطني للجهات والأقاليم، من الرئيس التونسي قيس سعيّد والفئة القليلة من أنصاره ومفسّريه، غرفةً نيابيةً ثانيةً، إلا أنّ هذه الغرفة صُمّمت على مقاس ما أصبح يعرف بـ«أبناء المشروع»، وهم طبقة طفيلية انتعشت في ظلّ سلطة 25 يوليو (2021)، بعد أن كان جُلّ أفرادها حواشي لمنظومات حاكمة سابقة في فترات حكم بن علي، و«الترويكا»، والباجي قائد السبسي وحكوماته، وصولاً إلى فترة حكم سعيّد. ويبدو أنّ الفكرة مستنسخة من مجلس المستشارين الذي أحدثه الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في السنوات العشر الأخيرة من ولايته، ليكون ريعاً للتجمّعيْن الدستوريّيْن، الوفيين للرئيس ولرموز معارضة الديكور، خاصة بعض رؤساء الأحزاب الكرتونية من حواشي نظامه، بموجب التعديل الدستوري في يونيو/حزيران 2022، وتشكّل أول مرّة في 3 يوليو/ تموز2005، وحُلَّ في 23 مارس/ آذار 2011. المجلس الجديد مكوّن من 77 نائباً، بمعدّل نائب لكلّ 162 ألف نسمة، باعتبار أنّ عدد سكّان تونس، وفق آخر التقديرات الإحصائية 12,5 مليون ساكن، منهم 72 نائباً يمثّلون المجالس الجهوية، وعددها 24 بثلاثة نواب عن كلّ مجلس جهوي، خمسة نوّاب يمثّلون الأقاليم الخمسة، وذلك بحسب ما جاء في المرسوم الرئاسي عدد 10 (8 مارس 2023) المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلّية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. ومن ثمّ يكون عدد أفراد المؤسستيْن التشريعيتيْن التونسيتيْن مُجتمعتَيْن، أي مجلس النوّاب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، 238 نائباً، بعد أن كان عدد النوّاب التونسيين 217 نائباً طيلة عشرية الثورة التونسية (2011-2021). أدرج دستور 25 يوليو (2022) المجلس الوطني للجهات والأقاليم في صنف المؤسسات المُوكل إليها الوظيفة التشريعية، شأن مجلس نوّاب الشعب، وخصّه بستّة فصول، جزء منها تقني يتعلّق بكيفية انتخاب أعضاء هذا المجلس، وحجّر الجمع بين عضوية المجلسيْن النيابيْن، ومنع امتهان أنشطة بمقابلٍ مالي، وسحب على أعضائه أحكام الحصانة البرلمانية. أمّا وظيفة هذا المجلس فقد حدّدها الدستور، في الفصل 84، بالقول: «تعرض وجوباً على المجلس الوطني للجهات والأقاليم المشاريع المتعلّقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم. لا تتم المصادقة على قانون المالية ومخططات التنمية إلا بأغلبية الأعضاء الحاضرين بكلّ من المجلسيْن على ألّا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء كلّ مجلس»، وفي الفصل 85: «يمارس مجلس الجهات والأقاليم صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلّقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية». وأشار الفصل 86 إلى أنّ «القانون ينظّم العلاقات بين مجلس نوّاب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم»، لكنّ هذا القانون لم يصدر بعد، ومن غير المعلوم ما إذا كان سيصدر عن الغرفة الأولى أو الغرفة الثانية، أو عن كلتيهما، ما يجعل من ضبابية العلاقة بين المؤسّستيْن التشريعيتيْن لا تقتصر على طبيعة العلاقة بينهما، وإنما تنسحب على وظيفة المجلس الثاني ودوره في الحياة العامة. فما جاء في الدستور هو مقولات عامة فضفاضة، تدخل كلّها في نطاق صلاحيات البرلمان، وكان على الرئيس سعيّد وحكومته أن يصدرا قانوناً ينظّم عمل المجلس الوطني للجهات والأقاليم، ويحدّد نطاق عمله وفق محتويات دستور 22 يوليو (2022)، قبل الدعوة إلى عقد الجلسة العامة الافتتاحية. وتزداد وظيفة الغرفة الثانية غموضاً وعسراً في ظلّ غياب المحكمة الدستورية أو هيئة دستورية أخرى، لحسم الخلافات وتنازع الصلاحيات، بين المجلسيْن التشريعيّيْن.

> ضبابية العلاقة بين المؤسّستيْن التشريعيتيْن لا تقتصر على طبيعة العلاقة بينهما، وإنما تنسحب على وظيفة المجلس الثاني ودوره، فما جاء في الدستور مقولات عامة فضفاضة
>
> من غير المستبعد أن يكون المجلس الوطني والإقليمي مجرّد هيكل تشريعي صوري آخر، اقتضته ضرورات الزينة السياسيّة، وواجهةً أخرى، وسلعة تباع للقوى الدولية

لقد انطلق عمل المجلس الثاني مرتبكاً يعوزه وضوح الرؤية والمعرفة الدقيقة بصلاحياته وصلاحيات نوّابه، وحدود التماس مع البرلمان، وطبيعة العلاقة مع رئيس الدولة وحكومته ووزرائه، كلّ على حدة، ومع ولاته في الجهات. ورغم منع وسائل الإعلام التونسية والأجنبية من حضور الجلسة الافتتاحية للهيكل التشريعي الثاني، باستثناء الإذاعة والتلفزة الوطنيتيْن الحكوميتيْن، في خطوة إقصائيةٍ وضربٍ لحرية الإعلام والصحافة، فقد انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو يتحدّث فيه أحد النوّاب الجدد، عبر الهاتف إلى صديق له يدعى «سليم»، قائلاً باللهجة العامية «آه سليم هاني نحوس (أتجوّل) نحوّس وين تحب إنت نقعد وين نحب حرّ يا ولدي متاعي المجلس». لقد أثار هذا الفيديو موجة من التندّر الشعبي والتهكم والوصم، طاولت بسبب ذلك السلوك أعضاء المجلس برمّته، ذلك أنّ المتحدّث لم يكن مصدّقاً لما هو عليه من مكانة جديدة كانت أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع المعيش، خاصة وأنّ اتهام النوّاب الجدد بدأ منذ انطلاق الترشّحات الأوّلية، وما انتهت إليه من نتائج في أطوارها المحلّية، بأنّهم المثال لضعف المستويات التعليمية، وإفرازاً للظاهرة العشائرية والقبليّة المنغرسة في الأرياف والمدن الصغيرة التونسية، وللفتوّة في الأحياء والحواضر الشعبية المتاخمة للمدن الكبرى التاريخية، وأنّهم خير مثال لاختطاف السياسة من العوام، بعد أن وفّر لهم سعيّد الأرضية القانونية المناسبة، فلا غرابة في أن يتحدّث بعضهم لغة غير سياسية. وبالرغم مما ابتغاه الرئيس سعيّد، بصريح القول، من أن تكون هذه المؤسسة التشريعية، ونظيرتها البرلمانية، قلعة للمهمّشين الذين يجب أن يتولوا إدارة البلاد ومناصبها القيادية لوضع المخططات التنموية، والتشريعات القانونية، بعيداً عن العشرية التي يصفها بالسوداء (2011-2021)، ومكوّناتها الحزبية، فإنّ رئاسة المجلس الوطني للجهات والأقاليم قد آلت إلى أستاذ العلوم الفيزيائية، ومدير المعهد الثانوي بجلمة من ولاية سيدي بوزيد، عماد الدربالي، الذي ترشّح في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، ضمن قائمة حزب البديل التونسي، الذي أسّسه، وكان يترأسّه، رئيس الحكومة الأسبق، مهدي جمعة، وقد فاز هذا الحزب بمقعدين آنذاك فقط، من 217 مقعداً، لم يكن الدربالي من بينهم. بعد مرور 13 شهراً على انطلاق عمل البرلمان التونسي في 13 مارس 2023، طبقاً لما رسمه سعيّد في دستوره ومراسيمه ونصوصه التأسيسية، فجعل منه أداة للمصادقة على القوانين الحكومية ومنبراً لبعض الشخصيات الوزارية، والعجز التام عن تمرير أيّ مبادرة تشريعية تقدّم بها النوّاب على كثرتها وتعددها، من غير المستبعد أن يكون المجلس الوطني والإقليمي مجرّد هيكل تشريعي صوري آخر، اقتضته ضرورات الزينة السياسيّة، ليكون واجهة أخرى وسلعة تباع للقوى الدولية، شأن مجلس المستشارين زمن حكم زين العابدين بن علي، لا يختلف، في صورتيْه وضعف أدائه وعدم استقلاليته عن الرئيس وسلطاته ونفوذه، الذي طاول كافة القطاعات والمجالات وجعل منها مجرّد أذرع لحكمه وسلطانه، عن البرلمان التونسي المكنّى مجلس نوّاب الشعب.

إنّ فقدان الهياكل التشريعية التونسية لصفة السلطة، والإقرار بها، مجرّد وظيفة بنص دستور 25 يوليو، لا يقلّل من مكانتها في نظر الرأي العام فقط، وإنّما يحرمها ثقة التونسيين وقواهم الحيّة ونخبهم المدنية والسياسية والفكرية الأكاديمية، ومتابعة أنشطتها، وجعلها مادة للنقاش العمومي، كما الأمر في التعامل مع مجلس النوّاب قبل 25 يوليو (2021)، فتصبح هذه الهياكل أمثلة حيّة لهدر المال العام وصرفه في غير موضعه، في زمن طفت فيه الهشاشة المالية في الدولة التونسية، وشحّت الموارد إلا من المداخيل الجبائية المؤلمة، والقروض الخارجية بفوائدها المشطّة وشروطها المذلّة، التي تفضح ما يُرفع من شعارات سيادية وهمية.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

رسالة إلى بايدن: لم نتوقّع هذا منكم

محمود الريماوي

قبل نحو أربع سنوات، وجد كثيرون خارج الولايات المتّحدة أنفسهم مندفعين إلى تحيّزات عفوية تجاه أحد المُرشّحين لانتخابات الرئاسة في بلادكم. فهذا الحدث ينعكس على البشرية جميعها، وعلى العالم بأسره. وكان منافسك قد كافح من أجل بثّ كراهية الجنس غير الأبيض، وناصب المسلمين العداء، وقاد سياسة مُرتجَلة، وبرع في تصوير نفسه حاكماً فرداً؛ يعرف وحده الطريق إلى الصواب السياسي، من غير حاجة إلى الرجوع إلى المؤسّسات أو استشارة أحد إلا اضطراراً وبما تُمليه القواعد الدستورية. وكان يَتصوّر أنّ دخوله البيت الأبيض، وإلى المكتب البيضاوي بالذات، يمنحه فرصة لتمديد مكوثه هناك، فقد راق له المكان، وأمتعته السلطة التي حظي بها. ومقابل الرجل الذي أمضى حياته في عالم الأعمال والعقارات، كان هناك مرشّح آخر: سياسي مُحترَف، أمضى جُلّ عمره في الكونغرس، وفي لجانه الرئيسية، وجرّب حظّه في انتخابات الرئاسة من قبل، من دون أن يحالفه الحظّ، إلى أن حظي بثقة رئيس سابق منحه موقع نائب الرئيس. وقد وأظبتم طوال مسيرتكم السياسية، وبقدر من النجاح، على إظهار صورة السياسي الرصين، الذي يميل إلى الاعتدال، وإلى احترام الوظيفة العمومية واحترام الجمهور. وكان من الطبيعي آنذاك، قبل أربع سنوات، أن ينضمّ أناس بلا عدد إلى مؤيّديكم وداعميكم في بلادكم، وأن يرؤا فيكم فرصةً لتصحيح مسار الرئاسة، وإعادة الهيبة إلى ذلك الموقع الفريد، وكان كاتب هذه الكلمات من جُملة مؤيّديكم، بل من المتحمّسين لكم، على الأقلّ تفادياً لوصول المرشّح الآخر، الذي كان رئيساً حينذاك. وقد بلغت الحماسة بصديق نابهٍ، مُنحاز بدوره لكم، وهو «م. ب»، أن وصَف نفسه، ونَعتني معه، بأنّنا كنّا في تلك الانتخابات «من جماعة بايدن». ولن تتصوّر مدى فرحنا بفوزكم في الانتخابات، رغم أنّي وصديقي لم نزر أميركا، وليس لنا أدنى صلة ببلادكم الجميلة، إذ كنّا على قناعة بأنّ العالم سيكون أفضل أو أقلّ سوءاً تحت قيادتكم للدولة العظمى، وأنّكم ربما تكونون من طينة رؤساء مثل جيمي كارتر وبيل كلينتون وباراك أوباما، وعلى غرار رئيسين هما دوايت أيزنهاور (ألزم إسرائيل بالانسحاب من غزّة)، وجورج بوش (الأب). وها هي أربع سنوات مضت متسارعة، وفيما أكتب هذه الكلمات، فإنّكم تثابرون في التحضيرلانتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وتتنازعون على الولايات مع منافسكم نفسه، وكأنّ المناسبة نفسها تتكرّر بشخوصها الرئيسيين، وبشأن الهدف ذاته، وهو قيادة الولايات المتّحدة، غير أنّ الأجواء العامة اختلفت عن قبل. لقد تقلّصت الاحتكاكات ضدّ الملوّنين، وانخفضت وتيرة العداء للمهاجرين، غير أنّ دخاناً أصفر ينبعث في بلادكم، ونكاد نستنشقه في الشرق الأوسط؛ دخان المكارثية وقد تجدّدت بلبوس مختلف، فطلبة الجامعات، مثل شطر كبير من أساتذتها، أصبحوا هدفاً للتنكيل ولشيطنتهم، لمجرّد أنّهم مارسوا حقّهم في حرّية التعبير، التي يضمنها الدستور، والنسبة الأكبر من هؤلاء هم إمّا من مؤيّديكم أو أنّهم أقرب إلى الحزب الديمقراطي. العداء لحرّية التعبير يجعل أميركا بلداً تسلّطياً وشمولياً لا مكان للتعدّدية فيه، وكان مروّعاً خروجكم للتصريح بأنّ تجمّعات هؤلاء وحيويتهم في التعبير تشكّل مساساً باليهود، علماً أنّ منظمات يهودية تقف إلى جانب حشود المحتجين، وتتّخذ الموقف نفسه ضد حرب الإبادة في غزّة. وبينما تتوالى إبادة الأطفال والنساء، على الهواء، فإنّكم، ويا للغرابة! تستنتجون أنّ الدعوة إلى وقف الحرب تمثّل معاداة للسامية، مع أنّ الجديد النوعي، الذي يراه العالم كلّه رأي العين، هو استسهال ارتكاب محرقة ضدّ الفلسطينيين، واعتبار الفظائع التي تُرتكب على مدار الساعة مجرّد أخطاء، فيما هي جرائم ضدّ الإنسانية. ويدرك كلّ عاقل راشد أنّ حرب بنيامين نتنياهو هي حربٌ على البشر والشجر والحجر في غزّة، وعلى كلّ حيّ، وعلى كلّ موارد الحياة هناك. ومع ذلك، وقفتم إلى جانبه، ومكّنتموه من استخدام الأسلحة الأميركية لقصف كلّ المستشفيات والجامعات والمدارس والمساجد، ومراكز الإيواء التابعة للأمم المتحدة، ولم تدينوا مرّة هذه الفظائع، ولا دعوْتم مرّة إلى وقفها، واكتفيتم بترديد عبارات مدرسية عامة لا تُلزم سامعها بشيء، من قبيل: «يجب حماية المدنيين»، و«يتعيّن احترام القانون الدولي». لقد ردّدتم مع أركان إداراتكم هذه العبارات ألف مرّة خلال المائتي يوم الماضية من دون أن يتغيّر شيء، سوى مضاعفة دعم نتنياهو بمنحه مزيداً من المال، والتسليح من أموال دافعي الضرائب. من العسير اعتبار خلافاتكم معه ذات طابع سياسي، بل هي أقرب إلى «خلافات عائلية»؛ كأب «يعاقب» ابنه بمنحه مزيداً من الدعم كلّما ازداد خروج الابن عن القانون. ومن المثير للسخرية أنّه بينما تدعم إدارتكم إحدى أبشع الحروب في التاريخ الحديث وأشدّها بربرية (تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة في هذا الصدد كاشفة)، فإنّكم لا تتوانون عن الحديث عن حلّ الدولتين، وعن حقّ الفلسطينيين في دولة مستقلة على أرضهم. هل تعتقدون، سيّدي، أنّ شنّ حرب إبادة على أكثر من مليوني إنسان يشقّ الطريق نحو السلام؟ أو أنّ دعم التطهير العرقي يُثبت الجدّية في العبور إلى حلّ سياسي للصراع؟ هل تعتقدون أنّ قتل عشرات الآلاف من المدنيين، وبعضهم ما زال بأعداد كبيرة تحت الأنقاض، هي أخطاء جانبية يمكن غُفرانها لمجرّد أنّ الضحايا فلسطينيين؟ هل سبق لكم أن سمعتم رجلاً أو امرأة في عالمنا يؤيّد تدمير كلّ المستشفيات وكلّ الجامعات وكلّ المدارس وكلّ المساجد، ويؤيّد منع الوقود والماء والكهرباء؟ أنتم أيّدتم ذلك بكلّ قوة، وبالصمت، وبإشاحة الوجه وإغماض العينين، وبمُسامحة عُتاة المجرمين ممن يمارسون إرهاب الدولة ضد مدنيين عُزّل. ماذا يكون الإرهاب بحق السماء، سيد بايدن، إنْ لم يكن استهداف المدنيين والمرافق المدنية من أجل تحقيق غايات عسكرية وسياسية؟ كيف طاوعتكم نفسكم على دعم هذا التوحّش المقزّز؟

> دخان أصفر ينبعث في بلادكم، ونكاد نستنشقه في الشرق الأوسط؛ دخان المكارثية وقد تجدّدت بلبوس مختلف
>
> أميركا تستحقّ من هو أفضل ممن يغمض عينيه عن قتل آلاف الأطفال والنساء، ولا يُفكّر سوى في احتضان القَتَلَة، وتهدئة مشاعرهم

لن يحمل اللعب بالكلمات الناس على الاستقالة من إنسانيتهم، والتخلّي عن مداركهم العقلية، وعن مشاعرهم الطبيعية. في هذا الظرف الأليم، فإنّ مفهوم العداء للسامية يكتسب معنى ساطعاً محدداً، إذ يدلّ على العداء للفلسطينيين، وعلى شنّ حرب وحشية ضدهم. الـ26 مليار دولار سوف تستخدم في اقتراف مزيد من جرائم ضدّ المدنيين في غزّة، وفي الضفّة الغربية المحتلة، ما يُلطّخ شرف القرار السياسي في أميركا، ويدفع العالم للتوحّش، إذ إنّ هذه السابقة البغيضة سوف تشجّع حاكمين آخرين على اتباع السلوك نفسه ضدّ أقوام وأعراق وأديان أخرى، مع منع الصحافيين من الوصول إلى الميدان وقتلهم، كما هو حال هذه الحرب التي تستهدف كلّ من هو غير يهودي في أرض الأنبياء والسلام.

عليكم التشاؤم، سيد بايدن، من فرص الفوز في الانتخابات. فمن بُعْدٍ، تبدو شرائح المجتمع الحيّة، داخل الحزب الديمقراطي وخارجه، تبتعد عنكم، وليس من هم من أصول عربية ومسلمة فقط، وترى تلك الشرائح العريضة في سياستكم خطراً على صورة أميركا، وعلى السلام، وعلى البشرية، فقد نافستم دونالد ترامب، مع أسوأ ما في ذلك الرجل، وهي العنجهية الشديدة تجاه غير البيض، بالذات المسلمين الضحايا في غزّة، ومن شعروا بالخُذلان والطعن، لن تذهب أصواتهم لكم هذه المرّة، ولا إلى ترامب، بل إلى من يرون فيه تجسيداً للقيم الأميركية الباقية؛ قيم الحرّية والكرامة البشرية، حتى لو كانت فرص فوزه ضئيلة.

ربما كنّا مُخطئين وساذجين في الحماسة لكم قبل أربع سنوات، غير أن أحداً لم يكن يتوقّع، ولا في الكوابيس، أن تحظى حرب إبادة برعاية شاملة من إدارتكم، ولهذا السبب الشخصي توجّه هذه الرسالة إليكم. لقد نَجَحَتْ إدارتكم في خذلان الملايين داخل أميركا وخارجها، ولن ينجح الخداع مرة ثانية، فأميركا تستحقّ من هو أفضل ممن يُغمض عينيه عن قتل آلاف الأطفال والنساء، وتدمير المستشفيات والجامعات والمدارس ودور العبادة والمساكن، ولا يُفكّر سوى في احتضان القَتَلَة، وتهدئة مشاعرهم.

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads